

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

حزيران 2017

سجّل عدد من مؤشرات القطاع الحقيقي بعض التحسّن في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، فيما سجّل عدد آخر تراجعاً بسيطاً. أمّا النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فقد تباطأ معدّل نموّه إلى 1,9% في النصف الأول من العام 2017 مقابل 2,3% في النصف الأول من العام 2016، كما تباطأ معدّل نمو التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص إلى 2,2% مقابل 3,1%، في حين ارتفعت وتيرة نمو الودائع الإجمالية إلى 3,1% مقابل 2,1% وذلك في الفترتين المذكورتين على التوالي. على صعيد آخر، حقّق ميزان المدفوعات عجزاً قارب قيمته 1,1 مليار دولار في النصف الأول من العام 2017 مقابل عجز أعلى قدره 1,8 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. وفي النصف الأول من العام 2017، تباطأت وتيرة ازدياد الدين العام بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، وعرفت معدّلات الفائدة في المصارف بعض التقلّبات المحدودة صعوداً ونزولاً، فيما بقيت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية عند مستوى مرتفع قارب 34 مليار دولار في نهاية حزيران 2017.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في حزيران 2017، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5563 مليون دولار مقابل 5673 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5653 ملايين دولار في حزيران 2016. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 0,4% في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016 وتراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 68,9% في فترة كانون الثاني- حزيران 2017 مقابل 71,3% في الفترة المماثلة من العام 2016، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
					الشيكات بالليرة
5,7+	2224	2104	2016	1967	- العدد (آلاف)
7,9+	15804	14653	13763	13534	- القيمة (مليار ليرة)
2,0+	7106	6964	6827	6881	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
5,8-	3825	4062	4165	4425	- العدد (آلاف)
3,7-	23197	24089	25617	28040	- القيمة (مليون دولار)
2,3+	6065	5930	6151	6337	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,4-	50773	50967	52381	55804	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,5+	8394	8266	8474	8730	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دورة الشيكات، %
	63,2	65,9	67,4	69,2	- العدد
	68,9	71,3	73,7	75,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في حزيران 2017، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1454 مليون دولار مقابل 1559 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1533 مليون دولار في حزيران 2016. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد انخفضت بنسبة بسيطة بلغت 0,2% في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة طفيفة بلغت 0,1%.

وتوزعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام 2017 بحسب نوعها كالتالي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 20,2% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,0%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (10,2%)، ثم معدات النقل (9,6%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,6%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2017، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,8% من مجموع الواردات، تلتها إيطاليا (8,0%)، ثم اليونان (7,5%)، فألمانيا (6,4%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (6,1%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,2-	9378	9394	8782	10280	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في حزيران 2017، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 230 مليون دولار، مقابل 240 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و280 مليون دولار في حزيران 2016. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 3,5% في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

وتوزعت الصادرات السلعية في النصف الأول من العام 2017 بحسب نوعها كالتالي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 23,5% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (11,1%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,0%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (10,3%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2017، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 12,8% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (9,3%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (8,7%)، فالمملكة العربية السعودية (8,4%)، ثم سويسرا (6,3%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	الصادرات السلعية (مليون دولار)
3,5+	1435	1387	1553	1658	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في حزيران 2017، بلغ عجز الميزان التجاري 1224 مليون دولار مقابل عجز قدره 1319 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1253 مليون دولار في حزيران 2016. وبلغ عجز الميزان التجاري 7943 مليون دولار في النصف الأول من العام 2017 مقابل عجز قريب منه، بلغت قيمته 8007 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

- في حزيران 2017، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بحوالي 758 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 592 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 13 مليون دولار في حزيران 2016. وفي النصف الأول من العام 2017، تراجع الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 1116 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة أكبر بلغت 1774 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع البناء

- في حزيران 2017، تراجع مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 931 ألف متر مربع (م) مقابل 1297 ألف م² في الشهر الذي سبق و1091 ألف م² في حزيران 2016. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 0,8% في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في النصف الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
0,8-	6370	6421	5960	7345	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في حزيران 2017، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 69,6 مليار ليرة مقابل 77,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و67,5 ملياراً في حزيران 2016. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 17,3% في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 495 ألف طن في أيار 2017 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 442 ألف طن في الشهر الذي سبقه و487 ألف طن في أيار 2016، لتتراجع بنسبة 2,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في حزيران 2017، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6126 رحلة، وعدد الركاب القادمين 393568 شخصاً والمغادرين 259049 شخصاً والعابرين 235 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4157 طناً مقابل 4857 طناً للبضائع المشحونة.

وفي النصف الأول من العام 2017، وبالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 7,9% وحركة المغادرين بنسبة 6,0% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 2,7%، في حين تراجع عدد الرحلات بنسبة 1,3%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في النصف الأول من العامين 2016 و2017

التغير، %	2017	2016	
1,3-	32319	32732	حركة الطائرات (عدد)
	36,3	34,5	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,9+	1791482	1661010	حركة القادمين (عدد)
	37,6	37,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
6,0+	1701454	1605328	حركة المغادرين (عدد)
	37,3	36,7	منها: حصّة الميديل ايست، %
65,7-	2139	6242	حركة العابرين (عدد)
2,7+	44359	43201	حركة شحن البضائع (طن)
	29,2	29,0	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار 2017، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 167 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 651987 طناً والمشحونة 88603 أطنان، وعدد المستوعبات المفرغة 24850 مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، ارتفع حجم البضائع المشحونة بنسبة 2,0%، في حين تراجع كلّ من عدد البواخر بنسبة 11,4% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 3,1% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 2,0%.

بورصة بيروت

في حزيران 2017، تراجعت حركة بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق وبلغ عدد الأسهم المتداولة 4057384 سهماً قيمتها 45,4 مليون دولار مقابل تداول 18564676 سهماً قيمتها الإجمالية 157,3 مليون دولار في أيار الماضي (2859053 سهماً بقيمة 22,4 مليون دولار في حزيران 2016). وانخفضت كذلك قيمة الرسملة السوقية إلى 11568 مليون دولار مقابل 11725 مليوناً (11035 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي حزيران 2017، استحوذ القطاع المصرفي على 84,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل 14,9% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و0,3% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامين 2016 و2017، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 44,3 مليون سهم إلى 38,1 مليوناً.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 393,5 مليون دولار إلى 336,6 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في شباط 2017، بلغ العجز العام الإجمالي 791 مليار ليرة مقابل فائض بمقدار 548 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 774 مليار ليرة في شباط 2016). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الشهرين الأوّلين من العامين 2016 و2017 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 2633 مليار ليرة إلى 2781 ملياراً، أي بمقدار 148 مليار ليرة وبنسبة 5,6%. فقد ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية (+143 مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+71 مليار ليرة) مقابل انخفاض مقبوضات الخزينة (-66 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 3730 مليار ليرة إلى 3025 ملياراً، أي بقيمة 705 مليارات ليرة وبنسبة 18,9%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 14 مليار ليرة (من 728 مليار ليرة إلى 742 ملياراً) مقابل انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 719 مليار ليرة (من 3002 مليار ليرة إلى 2283 ملياراً)، نتجت بشكل رئيسي من تراجع مدفوعات الخزينة إلى البلديات (-745 مليار ليرة) وتراجع النفقات على حساب موازنات سابقة (-111 مليار ليرة)، مقابل زيادة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (+173 مليار ليرة).

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 1097 مليار ليرة في كانون الثاني وشباط 2016 إلى 244 ملياراً في الشهرين المماثلين من العام 2016 وانخفضت نسبته من 29,4% من مجموع المدفوعات إلى 8,1% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً قيمته 499 مليار ليرة في الشهرين الأوّلين من العام 2017 مقابل عجز مقداره 369 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين تراجعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الشهرين الأوّلين من العامين 2016 و2017.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2-شباط 2017	ك 2-شباط 2016	
24,5	19,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
26,7	27,6	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2017، تراجعت قليلاً القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 69398 مليار ليرة من 69498 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (69347 ملياراً في نهاية العام 2016). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 51 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2017. وكانت

وزارة المالية أصدرت في حزيران 2017 سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 75 مليار ليرة) و 10 سنوات (بقيمة 341 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2016	100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38
أيار 2017	100,00	0,31	4,43	18,00	2,64	22,23	23,40	17,20	8,24	2,38	0,81	0,36
حزيران 2017	100,00	0,31	4,43	18,52	2,64	22,37	22,58	17,18	8,29	2,38	0,92	0,36

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بين نهاية أيار ونهاية حزيران 2017، لم يسجل توزع محفظة سندات الخزينة بالليرة تغيّر يُذكر، بحيث شكّلت حصة سندات الخزينة بالليرة من فئة 5 سنوات وما فوق حوالي 71% من مجموع المحفظة مقابل 29% للسندات من الفئات بين 3 أشهر و 3 سنوات.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 70357 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017 مقابل 70722 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق. وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

حزيران 2017	أيار 2017	ك أول 2016	
30066	32223	29363	المصارف
%42,7	%45,6	%41,8	الحصة من المجموع
29366	27767	30150	مصرف لبنان
%41,7	%39,3	%42,9	الحصة من المجموع
557	546	548	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
8848	8659	8718	المؤسسات العامة
%12,6	%12,2	%12,4	الحصة من المجموع
1520	1527	1531	الجمهور
%2,2	%2,2	%2,1	الحصة من المجموع
70357	70722	70310	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

تراجعت حصة المصارف من مجمل محفظة سندات الخزينة بالليرة من 45,6% في نهاية أيار 2017 إلى 42,7% في نهاية حزيران 2017 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 39,3% إلى 41,7% وحصة المؤسسات العامة من 12,2% إلى 12,6% في التاريخين المذكورين على التوالي، في حين استقرت حصة كل من الجمهور والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2017، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الاسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 27380 مليون دولار مقابل 27440 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و26030 مليون دولار في نهاية العام 2016. وفي نهاية حزيران 2017، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 16250 مليون دولار (أي ما نسبته 59,3% من مجموع المحفظة) مقابل 16354 ملايين دولار (أي ما نسبته 59,6% من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و15383 مليون دولار (أي ما نسبته 59,1% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2016.

الدين العام

في نهاية حزيران 2017، انخفض الدين العام الإجمالي إلى 115263 مليار ليرة (أي ما يعادل 76,5 مليار دولار) مقابل 115652 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (112910 مليارات ليرة في نهاية العام 2016). وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 2353 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2017 مقابل زيادة قدرها 3862 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني- حزيران 2017 من ارتفاع كل من الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2326 مليار ليرة (1543 مليون دولار) متأثراً إلى حد كبير بإصدار سندات يوروبوندرز بقيمة 3 مليارات دولار واستحقاق 1,5 ملياراً في آذار الماضي والدين المحرّر بالليرة اللبنانية ولو بحد أدنى (+ 27 مليار ليرة).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 100511 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,9% قياساً على نهاية العام 2016.

وفي نهاية حزيران 2017، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 70555 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 44708 مليارات ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,8% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف في لبنان مقابل ارتفاع لائحة مصرف لبنان والقطاع غير المصرفي بين نهاية أيار ونهاية حزيران 2017.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2017	أيار 2017	ك أول 2016	
42,9	45,7	41,9	المصارف في لبنان
41,6	39,2	42,8	مصرف لبنان
15,5	15,1	15,3	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزيع حصص المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2017	أيار 2017	ك أول 2016	
3,0	3,0	3,2	الحكومات
0,1	0,1	0,1	قروض باريس-2
4,3	4,2	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,3	92,5	92,6	سندات يوروبوندز
0,3	0,2	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية حزيران 2017، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 313805 مليارات ليرة (ما يوازي 208,2 مليارات دولار)، مقابل 311883 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و307999 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (286961 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 1,9% في النصف الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعه بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2016.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2017، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 258803 مليارات ليرة (ما يوازي 171,7 مليار دولار)، وشكّلت 82,5% من إجمالي المطلوبات مقابل 256889 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و250918 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (238467 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 3,1% في النصف الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2016. وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 66,71% في نهاية حزيران 2017 مقابل 66,58% في نهاية الشهر الذي سبقه و65,82% في نهاية العام 2016 (64,86% في نهاية حزيران 2016). - في نهاية حزيران 2017، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 200440 مليار ليرة وشكّلت 63,9% من إجمالي المطلوبات، مقابل 198694 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و193765 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (184647 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,4% في النصف الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2016.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,5% في النصف الأول من العام 2017، وازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 5,4%. فارتفع قليلاً معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 61,43% في نهاية حزيران 2017 مقابل 61,19% في نهاية الشهر الذي سبقه و60,31% في نهاية العام 2016 (59,24% في نهاية حزيران 2016).

وفي نهاية حزيران 2017، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 34769 مليون دولار مقابل 34338 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و33961 مليون دولار في نهاية العام 2016 (32171 مليون دولار في نهاية حزيران 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,4% في النصف الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2016.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2017، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6573 مليون دولار مقابل 6504 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6280 مليون دولار في نهاية العام 2016 (6207 ملايين دولار في نهاية حزيران 2016).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2017، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 28446 مليار ليرة (18,9 مليار دولار) مقابل 28159 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و27497 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (26223 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016)، وشكّلت 9,1% من إجمالي الميزانية المجمّعة و32,3% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 3,5% في النصف الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,3% في الفترة ذاتها من العام 2016.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2017، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 135124 مليار ليرة مقابل 128828 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و134612 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (113444 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 0,4% في النصف الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,7% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2017، وصلت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 79578 مليار ليرة أو ما يعادل 52788 مليون دولار، مقابل 52058 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و51040 مليون دولار في نهاية العام 2016 (49453 مليون دولار في نهاية حزيران 2016). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 3,4% في النصف الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2017، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 54203 مليارات ليرة، مقابل 56432 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و52344 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (56463 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 3,6% في النصف الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفترة ذاتها من العام 2016.

وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 552 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2017 لتبلغ 29706 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2017، كما ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1306 مليارات ليرة لتصل إلى ما يعادل 24497 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2017، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23481 مليون دولار مقابل 25562 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23100 مليون دولار في نهاية العام 2016 (22253 مليون دولار في نهاية حزيران 2016). وازدادت هذه الموجودات بنسبة 1,6% في النصف الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 6,5% في الفترة ذاتها من العام 2016.

رابعاً. الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2017، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 207291 مليار ليرة، مقابل 205187 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200192 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (190520 مليار ليرة في نهاية حزيران 2016). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 3,5% في النصف الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 2,2% في الفترة ذاتها من العام 2016. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دلورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 59,91% في نهاية حزيران 2017 مقابل 59,79% في نهاية الشهر الذي سبقه و58,83% في نهاية العام 2016 (57,87% في نهاية حزيران 2016). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7099 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2017 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 339 مليار ليرة (ما يعادل 225 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1163 مليار ليرة (771 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، مقابل تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 824 مليار ليرة (ما يعادل 547 مليون دولار).
- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 58 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1531 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3298 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 1999 مليار ليرة، وارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1299 مليار ليرة (حوالي 862 مليون دولار).

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 5051 مليار ليرة. وفي النصف الأول من العام 2017، ازدادت كل من الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) والكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,8%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2017، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة وبلغت 6,91% مقابل 6,90% في نهاية الشهر الذي سبق (6,92% في نهاية كانون الأول 2016). كما استقرّ متوسط عمر المحفظة على 1333 يوماً (3,66 سنوات) مقابل 1332 يوماً (3,66 سنوات) في نهاية أيار الماضي (1269 يوماً أو 3,49 سنوات في نهاية العام 2016). واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة خلال شهر حزيران 2017، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية حزيران 2017، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) شبه مستقرّة وبلغت 6,39% مقابل 6,38% في نهاية الشهر الذي سبق (6,46% في نهاية العام 2016)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,97 سنوات مقابل 7,02 سنوات (6,19 سنوات) في نهاية الفترات على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران 2017، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,51% مقابل 5,57% في الشهر الذي سبق (5,56% في حزيران 2016)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 9 نقاط أساس إلى 8,39% مقابل 8,48% (8,31%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي حزيران 2017، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 4,26% مقابل 3,00% في الشهر الذي سبق (3,80% في حزيران 2016). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

حزيران 2017	أيار 2017	حزيران 2016	
5,51	5,57	5,56	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,39	8,48	8,31	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
4,26	3,00	3,80	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2017، انخفض المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,58% مقابل 3,62% في الشهر الذي سبق (3,31% في حزيران 2016)، كما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 9 نقاط أساس إلى 7,27% في حزيران 2017 مقابل 7,36% في الشهر الذي سبق (7,20% في حزيران 2016).

وفي حزيران 2017، تابع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر ارتفاعه إلى 1,26% من 1,19% في الشهر الذي سبق و0,65% في حزيران 2016.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)

حزيران 2017	أيار 2017	حزيران 2016	
3,58	3,62	3,31	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,27	7,36	7,20	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,26	1,19	0,65	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في حزيران 2017، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر السادس من العام 2017.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 32750 مليون دولار في نهاية أيار إلى 33887 مليوناً في نهاية حزيران 2017. وعليه تكون هذه الموجودات قد انخفضت بقيمة 141 مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي مقابل ارتفاعها بمقدار 2559 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2017، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، استقرّ مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها قياساً على الشهر الذي سبق، فيما سجّل ارتفاعاً بنسبة 1,5% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران 2017 مع متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران 2016، يكون قد انخفض بنسبة طفيفة (-0,03%).

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 0,11% في حزيران 2017 قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع قليلاً بنسبة 0,7% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2017 بالمقارنة مع متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2016، يكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 2,7%.

